

اليونان: الجندي المحترف جيورجوس موناستيريوتيس سجين رأي ويجب الإفراج عنه

في 13 سبتمبر/أيلول 2004، جرى اعتقال المعارض على أداء الخدمة العسكرية بوازع من الضمير، جيورجوس موناستيريوتيس، البالغ من العمر 24 عاماً، وجلب مباشرة إلى محكمة بيرايوس البحرية لمحاكمته. وحكم عليه في اليوم نفسه بالسجن ثلاث سنوات وأربعة أشهر بتهمة الفرار من الخدمة، ونقل فوراً إلى السجن في كورينث.

ومنظمة العفو الدولية تعتبر جيورجوس موناستيريوتيس سجين رأي، محبوس بسبب معارضته بوازع من ضميره المشاركة في الحرب الأخيرة على العراق، وتدعو إلى الإفراج عنه فوراً وبلا قيد أو شرط.

وكان جيورجوس موناستيريوتيس، الذي انضم إلى البحرية اليونانية بعقد لخمس سنوات، قد رفض الالتحاق بوحده في مايو/أيار 2003، عندما أرسلت الفرقاطة "نافارينو"، التي كان يخدم على متنها، إلى الخليج الفارسي (كجزء من عملية "الحرية الباقية")، مستنداً في ذلك إلى أسباب تتعلق بالضمير. وهو أول جندي يوناني محترف يعرف عنه رفض المشاركة في الحرب الأخيرة على العراق على أساس الاعتراض على الخدمة بوازع الضمير، ويعلن استقالته من البحرية لهذا السبب.

وكان موناستيريوتيس قد قال في إعلانه لرفضه في مايو/أيار 2003: "إنني اعتبر مشاركتي في هذه المهمة تواطؤاً مني في قتل الشعب العراقي عن سابق إصرار. وأرفض استناداً إلى ضميري أن أشارك بأية وسيلة من الوسائل في المجزرة الشرسة التي ترتكب ضد الشعب العراقي، أو أن أسهم في حرب ليست لها نهاية، نظراً لأنه وحتى الآن، وبعد إعلان انتهائها رسمياً، لا يزال الناس، وحتى الأطفال، يقتلون. إن رفضي يمثل أيضاً الحد الأدنى الذي أستطيع أن أقدمه للتضامن مع الشعب العراقي، وكذلك للتعبير عن المشاعر السلمية للشعب اليوناني".

إن منظمة العفو الدولية تعتبر المعارض على الخدمة العسكرية بوازع الضمير هو أي شخص يرفض، لأسباب تتعلق بالضمير والمعتقد الراسخ، أن يقوم بالخدمة في القوات المسلحة، أو أن يشارك على نحو مباشر أو غير مباشر في الحروب أو النزاعات المسلحة. ويمكن لهذا أن يشمل الجندين في الخدمة الإلزامية والجنود المحترفين ممن نشأ لديهم اعتراض بوازع الضمير بعد انضمامهم إلى القوات المسلحة. وحيثما يجري اعتقال مثل هذا الشخص أو حبسه، لا لسبب سوى حرمانه من حقه في تسجيل اعتراضه، أو في الخدمة في وظيفة مدنية حقاً، كبديل عن الخدمة العسكرية، أو رفض منحه مثل هذه الفرصة، فإن منظمة العفو الدولية تعتبر ذلك الشخص سجين رأي وتدعو إلى الإفراج عنه فوراً وبلا قيد أو شرط.

ولا يعترف في اليونان بالحق في الاعتراض على الخدمة العسكرية بوازع من الضمير لا للجنود المتطوعين ولا للمحترفين بعد التحاقهم بالقوات المسلحة.

وبعد مرور سبع سنوات على صدور القانون 2510/97، الذي سمح للمرة الأولى بإمكانية الخدمة المدنية البديلة في اليونان، وعلى الرغم من سلسلة الإعلانات التي صدرت عن السلطات ووعدت فيها بتحسينه، فإن منظمة العفو الدولية تعتقد أن هذه الخدمة المدنية البديلة تظل، في القانون والممارسة، ذات طبيعة عقابية، وتشكل تمييزاً ضد المعارضين على الخدمة العسكرية بوازع الضمير. وتدعو المنظمة إلى إصلاح هذه الخدمة على أساس المعايير الدولية، وإلى وضع حد لاضطهاد المعارضين على الخدمة بوازع من ضمائرهم.

خلفية

أوضحت منظمة العفو الدولية بالتفصيل بواعث قلقها في التقرير المعنون: أن تكون في الجيش أو أن تختار أن لا تكون: المضايقة المستمرة للمعارضين على الخدمة بوازع الضمير (رقم الوثيقة: EUR 25/003/2003، موقع إلكتروني: <http://web.amnesty.org/library/index/engneur250032003>).

وباختصار، فإن المنظمة تحث السلطات اليونانية على تعديل القانون 2510/97 لضمان ما يلي:

- * أن لا تكون الخدمة المدنية البديلة طويلة على نحو تمييزي وعقابي؛
- * أن تخضع بالكامل لسلطة مدنية (بما في ذلك ما يتعلق بدراسة الطلبات المقدمة من المعارضين على الخدمة بوازع الضمير)؛
- * أن يملك المعارضون على الخدمة الحق في طلب منحهم وضع المعارض على الخدمة بوازع الضمير في أي وقت، سواء قبل الالتحاق بالقوات المسلحة أو بعد ذلك؛
- * أن لا يتم التنصل من منح الحق في أداء الخدمة المدنية البديلة أبداً، حتى في أوقات الحرب؛
- * أن لا يتم إبطال حق المعارضين على الخدمة العسكرية بوازع الضمير في الخدمة المدنية البديلة أو الخدمة العسكرية غير المسلحة إذا ما قاموا بأنشطة نقابية أو شاركوا في إضراب أثناء أدائهم الخدمة البديلة.